

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 5 أكتوبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5837)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 تحديات البناء والاستقرار في دول «التغيير العربية»

الإمارات اليوم

03 خطوة جديدة في مسيرة التمكين

تقارير وتحليلات

04 تساؤلات حول موقف واشنطن من التصعيد العسكري الروسي في سوريا

05 أسلحة «داعش» الخمسة التي تثير الخشية لدى روسيا

06 ملامح تحول الهند إلى الاعتماد على المقاتلات الأمريكية

شؤون اقتصادية

07 الإمارات: مستمرون في استثمارات النفط والغاز برغم تراجع الأسعار

من إصدارات المركز

نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في

08 العالم مستقبلاً



تحديات البناء والاستقرار في دول «التغيير العربية»

تواجه المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010، تحولات كبيرة في البنى السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية، نتيجة لما يسمى «أحداث الربيع العربي» التي شهدتها بعض الدول العربية، وخلفت وراءها جملة من التحديات التي ما زالت تلقي بظلالها السلبية على هذه الدول، وخاصة في ما يتعلق بقدرتها على إعادة الأمن والاستقرار والبدء في مرحلة البناء والتنمية والإعمار. في هذا السياق تأتي أهمية المؤتمر الذي يعقده «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، برعاية كريمة من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المركز، حفظه الله، تحت عنوان «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخليّة في دول التغيير العربية»، بالتعاون مع جامعة مين الأمريكية، والذي سيبدأ غداً الثلاثاء ويستمر حتى يوم الأربعاء السابع من أكتوبر الجاري، حيث يعكس هذا المؤتمر وعياً كاملاً بأهمية متابعة التغيرات والمستجدات التي تجري في دول التغيير العربية، وضرورة دراسة أبعادها المختلفة وتعرف تأثيرها في العالم العربي، وخاصة أن هذه التغيرات لا تزال تتفاعل، وتتجاوز تداعياتها المنطقة العربية لتمتد إلى المحيطين الإقليمي والدولي. ولعل ما يزيد من أهمية هذا المؤتمر، إضافة إلى موضوعه الحيوي، أنه يضم نخبة من الباحثين والأكاديميين والخبراء العرب والأجانب المتخصصين في قضية بناء الدولة، والذين سيقدمون مجموعة أوراق بحثية تتناول الأبعاد المختلفة لهذه القضية من جوانبها المختلفة، بهدف التوصل إلى استنتاجات علمية يمكن من خلالها مساعدة صانعي القرار في الدول العربية، في موضوع بناء الدولة، الذي بات التحدي الرئيسي الذي يواجه العديد من الدول في وقتنا الراهن، حيث ستناقش جلسات المؤتمر العديد من الجوانب المرتبطة بهذه القضية، كمتطلبات عملية بناء الدولة، ودور المواطنة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والهوية الوطنية، فضلاً عن التحديات المستقبلية التي تواجه عملية إعادة الإعمار في هذه الدول.

وفي الوقت الذي يهتم فيه المؤتمر بمناقشة الأبعاد السياسية والتنموية لقضية بناء الدولة، مثل إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع الداخلي، وكيفية بناء الدولة الوطنية في ظل التدخلات الخارجية في المنطقة، وماهية التحديات التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة الوطنية بعد النزاع في العالم العربي، وآليات تحقيق الاستقرار السياسي-الاقتصادي في هذه الدولة، والمتطلبات السياسية اللازم توفيرها لتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد النزاع، فإنه يهتم كذلك بإبراز الاتجاهات الجديدة في عملية بناء الدولة الوطنية، وذلك من خلال تناول مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بهذه العملية مثل: كيفية إعادة تشكيل النظامين الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعات ما بعد الصراع، والمصالحة الوطنية وأهميتها في تحقيق الاستقرار. كما سيخصص المؤتمر جلسة نقاشية حول دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جهود الإصلاح والإغاثة في دول التغيير العربية.

بالنظر إلى حجم ومستوى التحولات التي يشهدها العالم العربي، فإن المؤتمر يأتي في موعده تماماً، ويستهدف مساعدة صانعي القرار في الدول العربية على قراءة تحولات المشهد العربي، من خلال تسليط الضوء على طبيعة التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة على المستويات المختلفة، السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تسهم في التعامل الإيجابي معها في الحاضر والمستقبل.

خطوة جديدة في مسيرة التمكين

شهدت الأيام الماضية أحد أبرز الخطوات التي قطعتها دولة الإمارات العربية المتحدة على طريق التنمية الشاملة، والارتقاء إلى مصاف الدول الأكثر تطوراً في العالم، حيث ارتسمت ملامح مشهد مشرق رسمه الإماراتيون لوطنهم، عبر المشاركة بفاعلية في العملية الانتخابية لاختيار نصف أعضاء «المجلس الوطني الاتحادي» لدورة برلمانية جديدة، تمتد أربع سنوات مقبلة، يقطع فيها المجلس شوطاً جديداً في مسيرته البناءة.

وجاءت مشاركة الإماراتيين في انتخابات «المجلس الوطني الاتحادي 2015»، سواءً عبر الترشح لعضوية المجلس أو عبر الإقبال على مراكز الاقتراع للاختيار بين المرشحين، كتطبيق عملي لثقافة المشاركة السياسية، وكجزء لا يتجزأ من المشاركة الأوسع نطاقاً في مسيرة بناء الوطن، وفق منهج تدريجي متوازن رسم ملامحه الأولى الأب المؤسس المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه. كما قد برهنت الصورة المشرفة التي شهدناها في الأيام الماضية -بما لا يدع مجالاً للشك- على أن دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وحكومة وشعباً، ماضية إلى الأمام وفق النهج نفسه، الذي جاء «برنامج التمكين»، الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في عام 2005، كخارطة طريق رصينة لإتمامه، واستكمال عملية التمكين السياسي، باعتبار ذلك محورياً أساسياً ضمن محاور التنمية المستدامة للدولة، على المستويين الداخلي والخارجي.

وخلال سير العملية الانتخابية بسلاسة وانتظام -يوم أول من أمس السبت- زار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بعض المراكز الانتخابية، وتفقد سموه سير العملية الانتخابية، ومدى يسر الإجراءات المتبعة في التصويت وسهولتها. وقد وصف سموه مشهد الانتخابات بـ«العرس الوطني»، وأكد أن «الديمقراطية في بلادنا راسخة، ومتجذرة في مجتمعنا، منذ عهد الأجداد والآباء الذين ورثناها عنهم، بكل فخر وإيمان بموروثنا الاجتماعي والثقافي والديني، من دون تفريط بهذا التراث العربي الإسلامي العريق»، وقال سموه «هكذا نشأنا وتربينا في مجالس آبائنا وأجدادنا، ونحن نربي أبناءنا حاضراً على التشبث بهذه العادات والتقاليد الأصيلة كي نكونوا في المستقبل خير خلف لخير سلف، وليشركوا المواطن في كل الشؤون التي تمس حياتهم ومستقبلهم وسعادتهم».

هذه الكلمات الموجزة تترجم أمرين على قدر كبير من الأهمية في مسيرة التمكين السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهما: الأمر الأول أن القيادة الرشيدة للدولة لديها وعي وإيمان تام بقيم ومبادئ التمكين السياسي المتوازن وأهميته، باعتباره أحد أهم ثوابت وأصول العمل التنموي، وأحد المطالب التي لا غنى عنها في إتمام مسيرة البناء على الوجه الأكمل، ومن ثم فإنها عازمة على استكمالها. الأمر الثاني، أن القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأهمية ما ورثناه عن آبائنا وأجدادنا بالنسبة إلى ثقافة المشاركة والعمل السياسي وقيمه الكبيرة، وتعي تمام الوعي ضرورة المحافظة على هذا الموروث وعدم التفريط فيه، من خلال اتباع نهج يقوم على قواعد ثابتة، تتوافق مع هذا الموروث الشعبي والمجتمعي والثقافي يقوم على التدرج المتوازن، والانفتاح على مستجدات العصر والأخذ بأسباب التطور، بما يواكب مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تساؤلات حول موقف واشنطن من التصعيد العسكري الروسي في سوريا

أثار دخول روسيا بقوة على خط الأزمة السورية، وردُّ الفعل الأمريكي إزاءه، العديد من تساؤلات المراقبين حول ما إذا كان ذلك مؤشراً إلى نجاح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في ملء فراغ عسكري وسياسي في الشرق الأوسط، خلفه تردُّ نظيره الأمريكي، باراك أوباما، حيال أزمات المنطقة، أم خطوة تكتيكية ترمي بها واشنطن إلى مكاسب أبعد.

• أن الرئيس أوباما ماضٍ، عن قصد، في استراتيجيته الرامية إلى الانسحاب من الشرق الأوسط، معتبراً أن أي تدخل عسكري لواشنطن في سوريا لن يسفر عن نتائج أفضل من تلك التي أفرزها تدخلها في العراق وليبيا، بالنسبة إلى مصالح كل من واشنطن وشعوب تلك الدول.

• تؤكد التحركات الروسية ضعفاً في إدارة أوباما التي فوجئت بحزم موسكو وسرعتها؛ ما وضعها في موضع المتخبط إزاء الخيارات المطروحة للرد عليها، وأنها ربما تميل إلى تدارك الموقف سياسياً عبر مباحثات متوقعة مع موسكو، خصوصاً أنها لا تريد مواجهة عسكرية مع روسيا قد تجرُّ المزيد من القوى الإقليمية والدولية إلى حرب أوسع، كما أن كشف مسؤولين أمريكيين عن برنامج جديد لدعم المعارضة السورية تبخثه واشنطن، ربما يكون مجرد مناورة للتغطية على موقفها السلمي حيال التدخل الروسي.

• حديث أوباما عن «المستنقع السوري» والمعلومات عن تجميد مفاجئ لجهود الأمريكيين في استعادة الأنبار من «داعش»، مؤشراً ربما يدلُّان على صحة الافتراض بأن واشنطن تريد توريث الروس في الملفين السوري والعراقي؛ لأن دفاعهم عن الأسد، وتحالفهم مع إيران والعراق، يعطيان بعداً مذهبياً لتدخلهم في المنطقة؛ ما سيغذي عدا «السنة» من شعوب المنطقة العربية لموسكو، وبالتالي ستصبح موسكو بدلاً من واشنطن العدو رقم واحد للتنظيمات السنية الإرهابية كـ«داعش» و«القاعدة».

• أن التحركات الروسية تتم في إطار اتفاق أمريكي-روسي غير معلن، رأت واشنطن بموجبه تسليم الملف السوري لموسكو، وإشراكها في الملف العراقي؛ ما سيخفف عنها عبئاً كبيراً في محاربة «داعش»، كما أن التنسيق مع موسكو سيضمن لواشنطن إبقاء طموحات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى التوسُّع في المنطقة تحت أنظارها، وربما يتضمَّن الاتفاق غير المعلن شقاً سياسياً يفضي إلى حل للأزمة السورية ينتهي برحيل الأسد.

يبدو أن روسيا عازمة على مواصلة حملتها العسكرية في سوريا على النحو الذي يحلو لها، خصوصاً مع إعلانها أن غاراتها الجوية في سوريا ستستمر من ثلاثة إلى أربعة أشهر، وأن وتيرتها ستتصاعد؛ الأمر الذي يزيد في المقابل وتيرة التوتر الذي أحدثته التدخل الروسي في سوريا في أروقة المجتمع الدولي الذي يرقب بحذر التطورات هناك، ولاسيما بعد أن ظهر جلياً أن موسكو -وعلى خلاف محاولتها تسويق أن حملتها في سوريا تستهدف محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي الذي فشل التحالف الدولي بقيادة واشنطن في إحراز تقدم يذكر في محاربتة- تستغل تدخلها العسكري لإنقاذ الرئيس بشار الأسد، الذي فقد السيطرة على معظم الأراضي السورية، عبر ضرب كل ما هو محسوب في صفِّ معارضة الأسد من المتشددين والمعتدلين، في مشهد لم يغب عنه سقوط ضحايا



مدنيين؛ وهو الأمر الذي دفع بحكومات فرنسا وألمانيا وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى دعوة روسيا إلى أن توقف فوراً هجماتها على المعارضة السورية والمدنيين، وأن تركز جهودها على محاربة «داعش»، قبل أن ينتقد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في مؤتمر صحفي، الضربات الجوية الروسية في سوريا، معتبراً أن موسكو وطهران ستنزلقان إلى مستنقع بسبب سياستهما الداعمة للأسد. إلا أن أوباما أوصد الأبواب، ولو مؤقتاً، أمام التحذيرات المتزايدة من أن التحرك الروسي الأحادي في سوريا قد يحول هذه الأخيرة إلى ساحة صراع روسي-أمريكي مباشر؛ وذلك بقوله إن التوتر والاختلاف في وجهات النظر سيستمران «لكن لن نجعل من سوريا ساحة حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا»، مبقياً في المقابل الباب موارباً أمام إمكانية التوصل مع موسكو إلى حل سياسي. ويتباين المراقبون في قراءة «فتور» الموقف الأمريكي إزاء تحركات موسكو في سوريا وبدئها تغلغلاً واضحاً في العراق كان من أوضح مؤشرات إعلان التحالف الاستخباراتي «الروسي-الإيراني-السوري-العراقي» مؤخراً، ومن أبرز تلك القراءات:

أسلحة «داعش» الخمسة التي تثير الخشية لدى روسيا

أوضح روبرت فيرلي، أستاذ العلوم السياسية المتخصص في الانتشار العسكري والشؤون البحرية والأمن القومي في مقاله في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» أن الغارات الروسية على مواقع المتمردين في سوريا ستؤدي إلى تركيز تنظيم «داعش» جهوده ودعايته ضد موسكو، واستخدامه عدداً من الأسلحة الخطرة ضدها.

أداء الجيش السوري من حيث العتاد والمعدات والتدريب، وحرية الحركة أكثر من الأمريكيين، فإن التنظيم سيشعر بالحاجة إلى تحسين دفاعاته الجوية.



أورد الكاتب خمسة أسلحة لدى تنظيم داعش يمكن أن تهدد روسيا، في وجودها في سوريا، وهي على النحو الآتي:

1. المتسللون: يمكننا أن نتوقع أن

4. الشيشان: هناك شائعات حول وجود 1800 أو 5000 مقاتل من الشيشان في صفوف «داعش» ويمكن لهؤلاء الإضرار بروسيا عن طريق: أولاً، بالنظر إلى خبرتهم ومعرفتهم السابقة بالتكتيكات العسكرية الروسية، فإن بإمكانهم تطبيق الدروس المستفادة من حرب الشيشان ما يشكل خطراً يهدد الوجود الروسي في سوريا. ثانياً، يمكن لهؤلاء المقاتلين أن يشكلوا خطراً على روسيا حال عودتهم إلى الشيشان من خلال تأجيج الصراعات في المناطق الجنوبية لروسيا ودول آسيا الوسطى التي تعتبرها روسيا منطقة نفوذ لها.

5. الدعاية: لقد أظهر التنظيم كفاءة عالية في استغلال وسائل التواصل الاجتماعي، ما ساعده في جذب الاهتمام وتسهيل عملية الاستقطاب وتدفع المقاتلين والمجندين الجدد. وقد تركزت معظم جهود التنظيم حتى الآن على الدول الغربية ونظام الأسد. وبدأ التنظيم يكتفد دعايته المعادية لروسيا أواخر ربيع عام 2015. ومن المرجح أن يركز التنظيم دعايته المستقبلية على روسيا، ومن شأن ذلك زيادة عدد المجندين القادمين من روسيا وآسيا الوسطى للانضمام إليه، وتشجيع النشاطات الإرهابية «المستقلة» داخل روسيا نفسها.

ويخلص الكاتب إلى القول: إن موقف روسيا يعتبر ضعيفاً في سوريا، وفي حال انتصارها فإنها ستكون على تحالف مع أكثر شخص مكروه في منطقة الشرق الأوسط ورئيس دولة محطمة، وإذا ما انتصر التنظيم فستفقد روسيا موطناً قدمها في المنطقة، فضلاً عن معاناة وإذلال الهزيمة. وفي كلتا الحالتين، فإن المخاطر تبدو كبيرة جداً، والفوائد صغيرة جداً، وتثير التساؤلات حول نوعية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في روسيا.

الروس سيتمكنون من الحفاظ على الأمن في قاعدتهم الجوية في مدينة اللاذقية، إلا أن وجود العشرات من الطائرات المقاتلة في القاعدة قد يكون هدفاً مغرباً للعناصر المتسللة من داعش، حيث يحتمل أن تعمل هذه العناصر بالتواطؤ مع أفراد داخل القاعدة. ومن ثم فإن إتلاف أو تدمير الطائرات الروسية على الأرض سيوفر لـ «داعش» النوع نفسه من الدعاية الإعلامية التي وفرها هجوم «طالبان» على معسكر باستيون في أفغانستان في سبتمبر 2012.

2. الصواريخ: لم يُظهر التنظيم حتى الآن قدرة على ضرب الأهداف البعيدة، لكن الجماعة الموالية له في سيناء المصرية قالت بأنها أطلقت صاروخين على إسرائيل، تتجاوز مدى صواريخ «هاون» قصيرة المدى، وبرغم أن أسلحة النيران غير المباشرة لم تلعب دوراً كبيراً جداً في هجمات داعش، فإن بعض مجموعات المعارضة الأخرى في سوريا تمتلك صواريخ متوسطة وطويلة المدى وتستخدمها في القتال. وقد تم تصنيع بعض هذه الصواريخ وفقاً للتصاميم السورية ويمكنها الوصول إلى أماكن وجود الروس في اللاذقية. ولم تعر روسيا هذه الأنظمة قلقاً، لكن إذا ما تمكن داعش من تصنيعها أو امتلاكها فإنها ستكون وبالأعلى الطائرات الروسية هناك.

3. صواريخ سام: برغم الهجمات الجوية التي ينفذها سلاح الجو السوري وقوات التحالف الدولي ضد «داعش» في سوريا والعراق، فإن التنظيم لم يمتلك حتى الآن صواريخ «أرض-جو»، وقد تكون الطائرات الروسية عرضة للتدمير حال امتلاك التنظيم هذه الأسلحة المضادة للطائرات. والتنظيم لن يتوانى عن استخدام صواريخ «سام». وبالنظر إلى أداء الروس الذي يفوق

ملاحح تحول الهند إلى الاعتماد على المقاتلات الأمريكية

أشار فرانس ستيفان جادي مراسل الشؤون العسكرية لمجلة «ذا دبلوماسيات» في مقال له في المجلة أن المسؤولين الهنود والأمريكيين وقعوا عقوداً تتضمن تزويد الهند بـ 22 مروحية هجومية طراز «إيه إتش 64- أباتشي» و15 مروحية طراز «سي إتش 47- إف شينوك» للشحن الثقيل، بقيمة عقود 3 مليار دولار.



والتي تم توقيعها بموجب اتفاق منفصل بعنوان «المبيعات العسكرية الخارجية»، ويشمل هذا الاتفاق «الذخائر، والتدريب، وشهادة صلاحية الطيران للطائرة، والأجزاء مثل المحركات، وأجهزة الاستشعار الكهروضوئية، والرادار». ويتضمن العقد أيضاً بنداً لمتابعة شراء 11 مروحية أباتشي إضافية وسبع طائرات من طراز شينوك سيتم تسليمها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وتقول الصحيفة إنه بعد سلسلة من التجارب الميدانية الواسعة، اختار سلاح الجو الهندي مروحيات «أباتشي» و«شينوك» الأمريكية قبل ست سنوات، حيث تفوقت هذه الطائرات على المروحيات الروسية المنافسة لها، من طراز «إم آي 28- هافوك» ومروحيات «إم آي 26-»، وكان سلاح الجو الهندي بحاجة ماسة إلى استبدال أسطوله المتقادم المكون من 15 مروحية روسية هجومية من طراز «إم آي 35-» بمروحيات هجومية أمريكية جديدة، ومن المنتظر أن تحل طائرات شينوك محل أربع مروحيات روسية للنقل الثقيل، يستخدمها الجيش الهندي من طراز «إم آي- 26»، التي ما زالت اثنتان منها تحت الخدمة، وهذه الصفقة تمثل محطة تحول مهمة في مشتريات التسليح الهندية، ليتقلص اعتمادها على الأسلحة الروسية لمصلحة منافستها الأمريكية.

نقل الكاتب عن المتحدث باسم وزارة الدفاع الهندية سيتانوشو كار، ما كتبه على حسابه في «تويتر» الأسبوع الماضي، قائلاً: «إن عقوداً لشراء 22 مروحية أباتشي و15 مروحية شينوك قد تم توقيعها». وذكر الكاتب أن لجنة الأمن، المسؤولة عن المشتريات العسكرية الهندية، برئاسة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي وافقت على الصفقة قبل توجهه إلى الولايات المتحدة مؤخراً، وتنص الصفقة على إتمام شركة «بوينغ» الأمريكية لصناعة الطائرات صفقة بيع المروحيات، بحسب السعر المتفق عليه في عام 2013، حيث إن الموافقة النهائية على الشراء تأجلت منذ ذلك التاريخ بسبب اختلاف الطرفين بشأن التزامات التعويض، فبموجب إجراءات المشتريات الدفاعية في الهند، على أي شركة أجنبية أن تستثمر جزءاً من سعر الشراء الكلي في الهند، ويقول الكاتب إن هذا يدل على أن أجزاء من الطائرات سيتم تصنيعها في الهند، وتقوم شركة «ديناماتيكس للتكنولوجيا المحدودة» الهندية ومقرها بانجلور حالياً بتصنيع أجزاء من مروحيات «شينوك» بما في ذلك رصيف الشحن وفق مبادرة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي «صنع في الهند».

وفي السياق نفسه ذكرت صحيفة «بيزنس ستاندارد» الهندية أنه قد تم توقيع عقدين الأسبوع الماضي من أجل «البيع التجاري المباشر» لأسطول كامل من الطائرات المروحية «سي إتش 47- إف شينوك» و22 مروحية «إيه إتش 64- إي أباتشي» من طراز «شينوك» و22 مروحيات «أباتشي» دون محركات أو دعم لوجستي، بما في ذلك قطع الغيار ومعدات الصيانة.

وأضافت الصحيفة أن صفقة الشراء لمروحيات أباتشي وشينوك تضمنت أيضاً شراء 812 صاروخ نوع «إيه جي إم 114-3»، و542 صاروخ «إيه جي إم 114- آر 3-» هيلفاير الثاني، و245 صاروخ «ستينغر بلوك آي 92- إتش»، إضافة إلى المعدات الخاصة برادار الطائرة للسيطرة على الحرائق،



الإمارات: مستمرون في استثمارات النفط والغاز برغم تراجع الأسعار

إن «الإمارات تستثمر 35 مليار دولار لتنويع موارد الطاقة والحد من اعتمادها على واردات الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء.. نحتاج إلى الحد من اعتمادنا على الغاز الطبيعي و وارداته.. الهدف هو



تقليص اعتماد الإمارات على الغاز الطبيعي من 100% في توليد الكهرباء حالياً إلى 70% بحلول عام 2021. وكان فاتح بيرول مدير الوكالة الدولية للطاقة قال يوم الجمعة الماضي إن «من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات العالمية في قطاع النفط 20% هذا العام، في أكبر تراجع لها على الإطلاق».

قال وزير الطاقة الإماراتي أمس الأحد إن بلاده ماضية قدماً في خططها لاستثمارات النفط والغاز برغم التراجع الحالي في أسعار الخام. وقال الوزير سهيل بن محمد المزروعى رداً على أسئلة لوكالة رويترز على هامش

أعمال المعرض الثامن للمعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي، التي انطلقت أمس في مركز أبوظبي للمعارض وتستمر ثلاثة أيام «الاستثمارات ماضية قدماً.. نواصل استثمارتنا». ورد بالإيجاب عندما سئل إن كانت الإمارات العربية المتحدة ستزيد طاقة إنتاجها النفطي إلى 3.5 مليون برميل يومياً بحلول 2017. وقال الوزير

تسعة مشروعات تنموية في الكويت بقيمة 36 مليار دولار

تستعد دولة الكويت لطرح تسعة مشروعات تنموية بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في قطاعات الكهرباء ومعالجة مخلفات الصرف الصحي والنفايات، والسكك الحديدية والمترو،



بكلفة 10.8 مليار دينار (35.7 مليار دولار) خلال العامين المقبلين. وذلك وفق ما قاله المدير العام لـ«هيئة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص» «عادل الرومي»، في مقابلة مع وكالة «رويترز»، الذي أضاف أن أسلوب الشراكة هو المتبع لتنفيذ المشاريع الكبرى في الدول المتقدمة، التي لا تشهد مشكلات في التمويل، وهذا النظام أثبت جدارته كأسلوب موفر للمال، وبت ضرورة حتمية». ويتضمن أسلوب الشراكة في الكويت، تأسيس شركات مساهمة عامة تضطلع بتنفيذ المشروعات، واستناداً إلى القانون الصادر عام 2014 وبدأ تطبيقه العام الجاري، ستخصص نسبة 50% من أسهم هذه الشركات للمواطنين الكويتيين، ونسبة تتراوح بين 26% و44% لمستثمر استراتيجي ربما يكون كويتياً أو أجنبياً أو تحالفاً بين مستثمرين، وتملك الحكومة النسبة المتبقية، وهي بين 6% و24%.

ميركل: فضيحة فولكسفاغن لا تضر بسمعة ألمانيا كمقصد استثماري



قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن فضيحة الانبعاثات المتورطة فيها شركة «فولكسفاغن» قاسية، لكن الضرر الذي ألحقته بألمانيا لم يصل إلى حد اعتبارها مكاناً غير ملائم للاستثمار. وأبلغت ميركل إذاعة دويتشلاند-فونك الألمانية «أعتقد أن سمعة الاقتصاد الألماني والثقة به لم تهتز من جراء هذا بصورة تجعلنا لا نعتبر مكاناً جيداً للاستثمار». وبينما قلل وزيراً المالية والاقتصاد الألمانيان من تعرض ألمانيا لخطر اقتصادي من جراء الفضيحة، فقد أبلغ مارتن شولتز رئيس البرلمان الأوروبي الصحف الإقليمية الألمانية أن فضيحة الانبعاثات التي تورطت فيها شركة فولكسفاغن الألمانية لصناعة السيارات ستؤثر في الاقتصاد الألماني بشدة ولكن من المرجح أن تنجو فولكسفاغن من هذه الأزمة. ونقلت الصحف عن شولتز وهو ديمقراطي اشتراكي ألماني قوله «إنها ضربة قوية للاقتصاد الألماني ككل، ولكن أعتقد أن فولكسفاغن شركة قوية لديها كل فرص النجاة من هذه الأزمة». ونقلت صحيفة «فيلت ام زونتاج» الألمانية عن هانز ديتر بوتش الرئيس المقبل لفولكسفاغن قوله «إن هذه الفضيحة تمثل تهديداً لبقاء الشركة وإن كان يمكن التغلب عليه».

نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً

القومي وضعت قائمة لما افترضته أنه التهديدات الخمسة عشر الأكثر خطورة بالنسبة إلى البلاد، وقسمتها إلى ثلاثة مستويات من التأثير والاحتمالات، ومع ذلك، وبعد أن سعت استراتيجية الأمن القومي لتحديد التهديدات التي يمكن تحديدها، وصنفتها بحسب أولوياتها، كان من المعيب أن تخفق في معالجة مشكلة الصدمات الاستراتيجية التي لا يمكنها أن تتنبأ بها، ولكنها توجب الرد؛ ولذا، فإن مراجعة «الاستراتيجية الدفاعية والأمنية» المنبثقة عن استراتيجية الأمن القومي لا ترقى إلى المستوى



تمر المملكة المتحدة حالياً بنقطة تحول استراتيجية، تتعلق بدورها العالمي، والقضية التي تعد على المحك الآن، هي: هل كانت تريد المحافظة على مكانتها؛ بوصفها قوة عالمية تتمتع بدور عالمي، أو أنها ترغب في أن تصبح بلداً أوروبياً آخر ذا دور إقليمي فقط؟ إن طموح الحكومة المعلن يتفق مع الخيار الأول، إلا أن قراراتها المتعلقة بسياساتها الدفاعية والخارجية تقود نحو الخيار الثاني. وتتساءل الدراسة: ألم تكن المملكة المتحدة تستطيع المحافظة على دورها العالمي؟ ومن الذي سيأخذ

المطلوب للتأكد من أن المملكة المتحدة تمتلك القدرات للدفاع عن مصالحها، وتعزيزها على نحو فعال. ويجب أن تدرك الاستراتيجية الوطنية الجيدة أيضاً، الأهمية الحاسمة للمفاهيم في العلاقات الدولية؛ وما دامت تعمل بشكل واضح على تخفيض قدرتها في الدفاع عن مصالحها وتعزيزها، و«الإرادة العامة والسياسية» للقيام بذلك تتلاشى، فإنها ستجد نفسها أمام مزيد من التحديات. إن المملكة المتحدة بحاجة إلى استراتيجية وطنية تمكّنها من ضمان أمنها ومصالحها، والتعامل مع ما هو غير متوقع عندما يحدث. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية إلى فهم واضح لما تمثله المملكة المتحدة، ونوع القوة التي تريد أن تكون عليها في العالم. وعلى هذه الاستراتيجية أن تدرك أن مصالح المملكة المتحدة عالمية، وأن التهديدات التي تحيق بها كثيرة ومتنوعة، وغير متوقعة في كثير من الأحيان. كما أن على هذه الاستراتيجية الوطنية أن تثير السياسة بمعلومات حول القدرات اللازمة؛ سواء لتعزيز هذه المصالح أو للدفاع عنها عند الضرورة. وحتى الوقت الحاضر لا توجد استراتيجية وطنية بريطانية من هذا القبيل؛ والعواقب المترتبة على هذا الواقع تهدد أمن هذه البلاد وازدهارها وحريرتها، وتخلص الدراسة إلى أنه لم يفت الأوان بعد لتصحيح هذا الوضع والمحافظة على دور عالمي للمملكة المتحدة.

مكانها؟ وهل ستوافق بلدان أخرى على تحمّل المسؤوليات التي تتخلى عنها؟ وهل ستتمكن القوى الأخرى التي ستحل مكانها، من جعل العالم مكاناً أفضل مما تسعى لتحقيقه؟ وترى الدراسة أن المملكة المتحدة تواجه اليوم خطراً يُمثل بأن حكومتها ما تزال تطمح إلى دور عالمي، ولكنها تقلص قدراتها إلى درجة لن تتمكن معها في المستقبل، إلا من لعب دور إقليمي محدود. هذا التناقض نتيجة لانتقال البلد إلى استراتيجية وطنية ملائمة، فاستراتيجية الأمن القومي لا تشكل استراتيجية وطنية متسقة؛ إذ إن مجال الاستراتيجية الوطنية أوسع من مجال الاستراتيجية الأمن القومي، وينبغي أن تشكل الإطار المفاهيمي الذي يتم وفقه التوجيه والتشكيل لاستراتيجية الأمن القومي. وترتبط الدراسة فعالية الاستراتيجية الوطنية باتخاذ المملكة المتحدة قراراً بلعب دور عالمي مناسب؛ فمن دون البت في نوع القوة التي تريدها، لا تستطيع أن تحدد بشكل صحيح مصالحها، أو السبل المثلى لحمايتها وتعزيزها. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أخفقت المملكة المتحدة في اتخاذ قرار بخصوص الدور العالمي المناسب لها. وقد تفاقمت هذه المشكلة عبر الشعور المستمر بالذنب حول ماضيها الإمبراطوري، والمخاوف حول كيفية الخوض في الشؤون الدولية في ضوء ذلك، وحن الوقت للمضي قدماً والخروج من هذه الدوامة. وتلفت الدراسة النظر إلى أن استراتيجية الأمن